وهو كاحمرّ واصفرّ ولذا لا يمتدّ ولما فرغ من بيان الثلاثي المزيد بالألف شرع في الملحقات به
وهو ثلثة اقسام قسم الملحق بالرباعي المجرد وقسم الملحق بمزيد الرباعي بحرف واحد وقسم
الملحق بمزيد بالرباعي بحرفين والف الاقسام الستة فمصورة فالملحق بدحرج الاول نحو
شملل اي اسرع والثاني هو فعل اي ضعف عن الجماع والثالث بيطر اي صاح
يقال بطرت الشيء اذا شققته ومنه سمي البيطار والرابع جهور اي جهر والخامس
قلنس اي لبس القلنسوة والسادس قلسى اي لبس القلنسوة ايضا والقسم الثاني ستة
مصورة فالملحق بدحرج الاول نحو تجلبب اي لبس الجلباب وهي الملحفة والثاني
تجورب اي لبس الجورب والثالث تشيطن اي فعل فعلا منكرا كفعل الشيطان والرابع تنرهوك
يقال امر الرجل بنرهوك اذا تمرمج في مشيه والخامس تمسكن اظهر الذل لعلم
ان الحرف الالحاق في تجلبب وتجورب وتنرهوك وتشيطن وتمسكن بالباء
والواو والياء للابانة والقسم الثالث اثنان الملحق آخره بنحو الاول نحو افعنسس
وجمع وهو ضد الحدب قال ابو عمرو سئلت الاصمعي عنه فقال هكذا فقدم طاء
واخر صدره والثاني هو انسلق اي نام على قفاه قيل وانما حكمنا على افعنسس بانه
موازن باضرنجم وعلى استخرج بانه غير موازن له لان المراد بالموازنة وقوع
الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل وان كان ثمة زيادة فلا بد
من مماثلة في الملحق لاصوره حركات وسكنات واستخرج بالنسبة الى اخرنجم
على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة اما في الاصلية فلان الخاء فيه هو
فاء قد وقعت موقع الزائد في الاصل واما الزيادة فلان النون
قد وقعت في الاصلية بعد الفاء والعين وليس في الفرع النون في موضعها
هذا

هذا ما قالوا لا يقال ليس لهذا الكلام مناسبة للمقام لان المقام مقام معرفة
الالحاق لا معرفة الوزن ولهذا قال ومصداق الالحاق اي ما يدل على
صدق الالحاق لانا نقول المناسبة فيه موجودة بيانه ان الحاق كلمة
الى كلمة لا يوجد الا باتحاد المصدرين كاقعنساس واضرنجام واتحاد
المصدرين قد لا يكفي في الالحاق مثل استخراج فان استخراجا لا يكون
ملحقا باضرنجم وان كان مصدريهما متحدين لعدم الموازنة فلابد من الموازنة
المذكورة حتى يكون افعنسس ملحقا باضرنجم ولا يكون استخرج ملحقا به
واعلم ان مراد المصنف ان بين الالحاق في الفعل خاصة ولهذا قال اتحاد
المصدرين فالالف واللام عوض عن المضاف اليه اي اتحاد مصدري الفعلين
فشملل ملحق بدحرج دون اخرج لانهم قد قالوا شملالة وشملالا كما قالوا
دحرجة ودحراجا ولم يجئ مصدر اخرج على ذلك وان قالوا اخراج
كما قالوا دحرجة ودحراجا لان الاعتبار بالفعلة لعمومها واطرادها في جميع
صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به لعدم اطراده فانهم لم يقولوا في خطاب
وغرياب الا خطبة وغربة اعلم الفرق بين الملحق والمشبهة هو ان
الملحق يقصد به مجرد الالحاق بناء على بناء آخر من غير اعتبار عرض زائد
في المعنى والمشبهة بخلافه فذلك

فصل هو مصدر في اصل الوضع يقال
فصلت بين الشيئين فصلا اذا فرقت بينهما وهو هنا بمعنى الفاعل اي فاصل
مبتدا وقد حصت بالصفة المقدرة اي فصل عظيم كائنه جثة قوله في الماضي
في بيان الماضي وقد مر تعريفه ويجوز ان يكون فصل خبر مبتدا محذوف في قوله في الماضي

منلا تدبر صح مشبهة بوصف
في زيادة الف وجعل مشبهة
لم جعل بطا وعالا ولازما
بعد كون فيه متعديا

Copyright © King Saud University